# مدار الإسرائيلي المتنهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٤/٦ الموافق ٢٣ شعبان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٥ السنة التاسعة عشرة

المتنهد الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies


**صورة الوضع الاجتماعي ٢٠٢١: أزمة «كورونا» عمقت «جائحة اللامساواة» في إسرائيل!**

صفحة (٢)

**«الربيع العربي» في نظر إسرائيل: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع!**

صفحة (٤)

# انتخابات آذار ٢٠٢١ بالأرقام: ثلثا الناخبين اليهود صوتوا لصالح قوائم اليمين الاستيطاني!

كتب برهوم جرايسي:

يجري الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، يوم ٥ نيسان الجاري، المشاورات مع ١٣ كتلة برلمانية، حول تكليف عضو كنيست لرئاسة الحكومة، ومن المفترض أن يصدر قراره حتى مساء الأربعاء ٧ نيسان.

وأمام الرئيس خياران، إما أن يحسم لصاحب الاحتمالات الأكبر، أو أن ينقل القرار للكنيست، خاصة إذا لم يحظ أي من المرشحين بتأييد ٦١ نائبا.

من ناحية أخرى، دلت قراءة نتائج الانتخابات النهائية على استمرار انزياح الشارع اليهودي نحو أحزاب اليمين الاستيطاني مباشرة، التي حازت على ٦٧٪ من أصوات اليهود، عدا نسبة أصوات أخرى اتجهت لقوائم يمين.

وحتى مساء الأحد من هذا الأسبوع، كانت الاحتمالات كلها مفتوحة، على افتراض احتمال حصول مفاجآت الساعة الأخيرة، لأي من القوائم. وتتركز الأنظار خاصة على القائمة العربية الموحدة، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، كونه أعلن مسبقا أن كل الخيارات مفتوحة، وليست لديه معارضة مبدئية لتكليف شخص بنيامين نتنياهو، حتى لو أن أول شركائه في الحكومة سيكون كتلة «الصهيونية الدينية» التي تضم حركة «قوة يهودية» المنبثقة عن حركة «كاخ» الاستيطانية المتطرفة.

أما كتلة القائمة المشتركة، فإن كل المؤشرات حتى مساء الأحد، تدل على أنها لن توصي على أحد، خاصة بعد ظهور مؤشرات، حول أن رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، على استعداد لتشكيل حكومة تحالفية مع رئيس حزب «يمينا» اليميني الاستيطاني، نفتالي بينيت، وأن يكون الأخير أولا في رئاسة حكومة تناوبية.

كذلك، فإن التكليف الرئاسي من شأنه أن يحسم في رئاسة اللجنة المنظمة للكنيست، في أسابيعها الأولى، إلى حين انتخاب كل اللجان البرلمانية، بعد إقامة الائتلاف الحكومي. وأيضا قد يؤثر على انتخاب رئيس الكنيست، رغم أن القانون المعدّل في السنوات الأخيرة، يجيز لرئيس الكنيست من الولاية السابقة، وفي حال انتخابه مجددا عضو كنيست، أن يبقى في منصبه إلى حين انتخاب رئيس جديد للكنيست. وهذه أمور إجرائية ذات مغزى على صعيد موازين القوة البرلمانية.

### مؤشرات نسبة التصويت

النتيجة الأولى البارزة بشأن نسبة التصويت، أنها انخفضت من ٧١,٥٢٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠، إلى ٦٧,٤٤٪ في انتخابات آذار ٢٠٢١. ومن ناحية عددية، لربما لها دور هذه المرّة، فإن الحديث عن تراجع بما يلامس ١٧٩ ألف ناخب.

وإذا ما عرفنا، أن عدد المصوتين العرب تراجع من آذار ٢٠٢٠ إلى آذار الماضي بنحو ٢٢٠ ألف ناخب، وبعد احتساب عدد المصوتين الجدد عامة، بما يلامس ١٢٥ ألف ذوي حق اقتراع، وقرابة ١٠٤ آلاف منهم يهود، فبالإمكان القول، إن الغالبية الساحقة من تراجع نسبة التصويت، تعود لتراجع نسبة التصويت بين العرب، من ٦٦٪ قبل عام، إلى ٤٤٪- ٤٥٪ في آذار الماضي. بينما بين اليهود يقدّر تراجع نسبة التصويت بنحو ٠,٧٪.

دائما كان التصويت في المدن والبلدات ذا هوية محددة، بين يهود وعرب، وأيضا انتماءات داخلية في كل واحد من الجمهورين، إلا أن ارتفاع نسبة التصويت خارج صناديق الاقتراع المخصصة لكل ناخب، وفق سجل الناخبين، يشوش إلى حد ما معرفة الفوارق في نسبة التصويت، بين الشرائح المختلفة، في داخل الجمهورين. ولهذا فإن المحصلة العددية، لكل قائمة، ومقارنتها بالانتخابات السابقة، ساعدا على الاقتراب من صورة ما جرى في هذه الانتخابات. ففي انتخابات آذار ٢٠٢٠، تجاوز عدد الذين صوتوا في صناديق أخرى، وفق ما يعرف بمصطلح «المغلفات المزدوجة، ما يزيد عن ٣٣٠ ألف ناخب، وشكلوا يومها نسبة ٧,١٥٪، بينما في انتخابات آذار ٢٠٢١، تجاوز عدد هذه الشريحة من المصوتين ٤٢٥ ألف ناخب، وشكلوا نسبة ٩,٦٪.

### ارتفاع تمثيل اليمين الاستيطاني

أفرزت الانتخابات الأخيرة، ٧ كتل برلمانية، قاعدتها الأساسية أو الكلية هي من اليمين الاستيطاني، ومجموع مقاعدها ٧٢ مقعدا، مقابل ٦٥ مقعدا في انتخابات آذار ٢٠٢٠، وهذه تشمل أيضا كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة، لكون الكتلتين ربطتا حراكهما السياسي مع الليكود، واليمين الاستيطاني ككل، كذلك لأن الحريديم باتوا يشكلون قرابة ٤٠٪ من المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، عدا القدس المحتلة.

والمقاعد الـ ٧٢ موزعة كالتالي: ٣٠ مقعدا لليكود، ٩ مقاعد لشاس، ٧ مقاعد ليهدوت هتوراة، ٧ مقاعد لـ«يمينا»، ٦ مقاعد لـ«الصهيونية الدينية»، وهذه كتلة بتحالف سياسي فوري، رغم محاولات «يمينا» لرفع سعرها أمام بنيامين نتنياهو. كذلك فإن كتلة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان (٧ مقاعد) وكتلة «أمل جديد» بزعامة جدعون ساعر (٦ مقاعد) هما من عقر بيت اليمين الاستيطاني المتشدد، وأعلن زعيما الكتلتين مرارا أن لا مشكلة سياسية لديهما مع الليكود، وإنما مع شخص نتنياهو.

الاستيطان في أراضي ٦٧: من الهامش إلى المتن. (أف ب)

وبسبب تراجع نسبة التصويت عامة، وفي البلدات خاصة بسبب التصويت خارج أماكن التصويت، على ضوء الحالة الصحية، كما أسلفنا هنا، فإن فحص حركة المصوتين ومقارنتها مع انتخابات سابقة، احتاجت إلى فحص النتائج العامة من حيث الكم، وليس النسبة المئوية، وفي الحالة القائمة، فإن الكم أهم من النسبة المئوية، التي كانت ستتراجع، لو حافظ العرب على نسبة تصويتهم. وفي المحصلة العامة، ازداد عدد مجمل أصوات الكتل السبع السابق ذكرها، بنحو ١٣٤ ألف صوت، وهذا ما ساهم برفع التمثيل بنحو ٧ مقاعد إضافية.

ورأينا أن الليكود خسر في هذه الانتخابات قرابة ٢٨٦ ألف صوت، علما أنه حصل في هذه الانتخابات على ١١ ألف صوت إضافي من العرب، وارتفع إلى ٢٢ ألف صوت، ولكن هذه الأصوات جاءته من مصوتين صوتوا لأحزاب صهيونية أخرى في الانتخابات السابقة، ورغم هذه النتيجة المقلقة بين العرب، إلا أنها جاءت أقل بكثير جدا مما طمح له الليكود: ما بين ٥٠ ألفا إلى ٨٠ ألف صوت.

في المقابل، فإن مجموع أصوات كتلتي اليمين الاستيطاني من التيار الديني الصهيوني: «يمينا» و«الصهيونية الدينية» اللتين خاضتا انتخابات آذار ٢٠٢٠ بقائمة واحدة، وانشقتا لقائمتين في انتخابات آذار ٢٠٢١، ارتفع بما يقارب ٢٥٩ ألف صوت. وهذا ضاعف عدد أصوات هاتين الكتلتين: من قرابة ٢٤١ ألف صوت في القائمة التحالفية في آذار ٢٠٢٠، إلى ما يلامس نصف مليون صوت، في آذار ٢٠٢١.

في حين رأينا أكثر من ٢٠٩ آلاف صوت لحزب «أمل جديد»، وزيادة ١٥ ألف صوت، لحزب «إسرائيل بيتنا». أما الحريديم، فإن مجموع ما حصلت كتلتاهم كان أقل بنحو ٦٣ ألف صوت، وهذا ما سنأتي عليه.

في مراجعة لمعاقل اليمين الاستيطاني، وبالذات في المستوطنات الكبيرة ذات الطابع العلماني، وجدنا أن الليكود خسر من أصواته لصالح كتلتي التيار الديني الصهيوني، «يمينا» «والصهيونية الدينية»، وأيضا لصالح حزب «أمل جديد»، وهذا ما يؤكد أن القاعدة الأساسية لهذا الحزب هي اليمين الاستيطاني، خاصة وأن ثلاثة نواب من أصل ٦ نواب هم من الوجوه البارزة في اليمين الاستيطاني المتشدد: جدعون ساعر، بنيامين بيغن، وزئيف إلكين، كما أن النواب الثلاثة الآخرين هم أيضا من ذات اليمين، نائبتان منهم انفصلتا عن الليكود، كما حال زملائهم الآخرين في الكتلة.

ورغم طابع حزب «أمل جديد»، إلا أنه حصل كما يبدو على عشرات آلاف الأصوات، من تلك التي صوتت في آذار ٢٠٢٠ للتحالف السابق لـ «أزرق أبيض». وهذا يؤكد على أن ذلك التحالف اخترق هو أيضا في حينه، معسكر اليمين الاستيطاني، نظرا لعدد الجنرالات فيه، كما أن أحد أحزابه الثلاثة- «تلم» بزعامة رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون- هو من عقر بيت اليمين الاستيطاني المتشدد.

### «خسائر» الحريديم

أما كتلتا الحريديم شاس ويهدوت هتوراة، فقد خسرتا معا قرابة ٦٣ ألف صوت، قرابة ٣٧ ألف صوت خسرتها قائمة شاس، و٢٦ ألف صوت خسرتها قائمة يهدوت هتوراة، ورغم ذلك فقد حافظتا على نفس عدد المقاعد البرلمانية، بفعل انخفاض نسبة التصويت العامة، ما أدى إلى خفض عدد الأصوات اللازمة للمقعد البرلماني الواحد. وبعد فحص عينات لمستوطنات الحريديم، وجدنا أن الكتلتين تراجعتا بآلاف الأصوات، ولكن ليس بذات حجم تراجع عدد المصوتين، على ضوء التصويت خارج صناديق الاقتراع المخصصة. ما يدل على أن الخسارة الأكبر لم تأت من جمهور الحريديم، بل بالأساس من المصوتين من غير الحريديم.

وهذا التراجع برز بشكل خاص في البلدات اليهودية ذات الطابع اليهودي الشرقي، التي كانت لسنوات معقلا أيضا لحزب شاس، عدا كونها معقلا لليكود وأحزاب اليمين. وهذا ليس التراجع الأول لحزب شاس في هذه البلدات، وكانت خسارته الأكبر، منذ أن ظهر لأول مرة في العام ١٩٨٤، في انتخابات الكنيست الـ ٢٠ العام ٢٠١٥، حينما ظهر حزب «كلنا» بزعامة الوزير الأسبق موشيه كحلون، الذي حل الحزب بعد انتخابات الكنيست الـ ٢١، حينما تلقى ضربة قاصمة، أفقدته ٦٠٪ من قوته التي حققها في العام ٢٠١٥.

ففي انتخابات الكنيست الـ ٢٢، صحيح أن شاس زاد قوته البرلمانية بمقعد برلماني، ولكن عدد أصواته ارتفع بأكثر من ٧٢ ألف صوت، وهي تعادل قرابة مقعدين، ولكن في تلك الانتخابات ارتفعت نسبة التصويت، ما رفع مقدار المقعد الواحد من عدد الأصوات، ويومها استطعنا وضع إصبعنا على مصادر هذه الزيادة: البلدات اليهودية الشرقية، خاصة في الجنوب، كمؤشر لنمطية تصويت قطاع من اليهود الشرقيين، ما زال يصوت على أساس طائفي، وهي ظاهرة بتراجع ما.

وجه شاس ويهدوت هتوراة إصبع الاتهام بهذا التراجع إلى بنيامين نتنياهو شخصيا، بأنه دعم قائمة «الصهيونية الدينية» في مجتمع الحريديم، وكما يبدو القصد هو توجيه مقاولي أصوات من جمهور حريديم يتقرّب للصهيونية.

وبعد فحص عيني لعدد من مستوطنات الحريديم وجدنا ارتفاعا بعدة أضعاف لمجموع أصوات قائمتي التيار الديني الصهيوني، «يمينا» و«الصهيونية الدينية» وبالذات للثانية، وهذا مقارنة مع ما حصلت عليه القائمة التحالفية لهاتين القائمتين، في انتخابات آذار ٢٠٢٠. ولكن رغم هذه الزيادة الكبيرة جدا نسبيا، إلا أن الحديث كان في آذار ٢٠٢١، عن بضع مئات في كل واحدة من المستوطنات الكبيرة، إلى حوالي ألفي صوت، ما يعني أن إجمالي الزيادة التي حصلت عليها، بالذات قائمة «الصهيونية الدينية»، ليس هي الأساس في خسائر عدد مصوتين قائمتي الحريديم.

ولكن ما يقلق قائمتي الحريديم، هو أن التراجع في عدد الأصوات، يوحي من ناحيتهما لمؤشرات مستقبلية، لاتساع ظاهرة «تمرد» الحريديم على أحزابهم التقليدية، وعلى نهج انغلاق مجتمعهم، بمعنى أن جمهور الحريديم المعني بالانصهار أكثر في المؤسسة، وفي المجتمع المفتوح في تزايد مستمر.

### «يوجد مستقبل» وحتى ميرتس

نتائج الانتخابات الإسرائيلية، رغم ما حملته من استمرار عدم استقرار سياسي، إلا أن في طياتها الكثير من المؤشرات التي ستكون لها معالجات أكثر. ومن جملة هذه المؤشرات، «تعويم» ٣١٤ ألف صوت، صوتوا في آذار ٢٠٢٠ لصالح التحالف السابق «أزرق أبيض». فقد رأينا أنه في الانتخابات الأخيرة، خسرت القائمتان المنبثقتان عن التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، وقائمة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، ٣١٤ ألف صوت مقارنة مع ما حصل عليه التحالف السابق في آذار ٢٠٢٠.

وقد خسرت القائمتان في حصيلة إجمالية ٨ مقاعد، إذ حصل «يوجد مستقبل» على ١٧ مقعدا، فيما حصل «أزرق أبيض» على ٨ مقاعد، بمعنى ٢٥ مقعدا، مقابل ٣٣ مقعدا في انتخابات آذار ٢٠٢٠.

بالإمكان القول إن ثلثي الأصوات اتجهت لقائمتي حزبي العمل وميرتس، اللذين كانا متحالفين في انتخابات آذار ٢٠٢٠، وحصل التحالف يومها على أكثر من ٢٦٧ ألف صوت، مقابل ٤٧١ ألف صوت للحزبين مجتمعين في آذار ٢٠٢١. وارتفع التمثيل من ٦ مقاعد لتحالف ٢٠٢٠، إلى ١٣ مقعدا في هذه الانتخابات، ٧ لحزب العمل و٦ لحزب ميرتس.

وواضح في كل هذا الاستعراض الموجز أن القصد ليس مجرد أرقام وإحصائيات، بل توجهات سياسية في الشارع الإسرائيلي باتت أكثر وضوحا في هذه الانتخابات، بعد فض تحالفات ليست منسجمة كليا، مثل التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، ويتضح أكثر أن جمهور اليمين الاستيطاني يتزايد باستمرار.

وملاحظة أخيرة في هذا السياق، هي أن ارتفاع عدد مقاعد اليمين الاستيطاني، ساهم فيه بشكل ملحوظ تراجع عدد المصوتين العرب، فلو مارس قرابة ٢١٠ آلاف عربي إضافي حقهم في التصويت، كما فعلوا في آذار ٢٠٢٠، لكان توزيع المقاعد اختلف بشكل ملحوظ، ولتعمّقت أزمة الحكم أكثر، برغم الزيادة العددية في أصوات اليمين الاستيطاني. وهذه الفرضية قائمة على أساس أن من بقي في البيت من العرب كانوا سيصوتون بنسبة تفوق ٩٠٪ للقائمتين اللتين خاضتا الانتخابات في المجتمع العربي.

## كلمة في البداية

# عن أزمة «كورونا» وتداعياتها

بقلم: أنطوان شلحت

هل يوجد وجه للمقارنة بين أزمة وباء كورونا وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؟ في إسرائيل ثمة من يعتقد أن هناك أكثر من وجه للمقارنة، وليس أبسطها أن الوباء داهمها على حين غرة كما كانت الحال إلى حدّ ما بالنسبة إلى الحرب المذكورة من حيث كونها، من الناحية الأولى، لم تكن متوقعة استخباراتياً، كما يزعم البعض خلافاً لبعض آخر يدعّي العكس، ومن الناحية الأخرى، من زاوية وقائع خوضها ناهيك عن الاستعداد لها، والتي كادت أن تفضي إلى إلحاق هزيمة بدولة الاحتلال تمحو أثر هزيمة ألحقتها بدول عربية قبل ذلك بستة أعوام في حرب خاطفة دامت ستة أيام، وعندما استراحت في اليوم السابع ألفت نفسها رابضة على مزيد من أراضي فلسطين، وعلى أراض مصرية وسورية.

وإذ نقول إن المفاجأة ليست أبسط ما انطوى عليه الوباء لدى مقارنته بحرب ١٩٧٣ مع ضرورة التنويه بأن هناك من نفى ذلك جملة وتفصيلاً، فإننا نقصد بالأساس أن هناك ما هو أبعد دلالة منها، بما قد يرسم ما يشبه البورتريه للواقع القائم في إسرائيل في الوقت الحالي. فالذين يعتقدون أن إسرائيل كسبت الحرب في نهاية المطاف، يؤكدون في الوقت عينه أنها أصيبت بخسائر جسيمة، بينما تسبب الفشل الاستخباراتي المريع بصدمة هائلة للجمهور العريض. ومثلما كتب بعض هؤلاء، فإنه على غرار بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى قد تكون إسرائيل خرجت من الحرب منتصرة، لكنها خسرت إحساسها بالمنعة، وتآكل يقينها بأن «جيشها لا يقهر»، وظهرت على السطح أزمة ثقة عميقة بالقيادة السياسية.

ولدى الانتقال إلى وقائع خوض «حرب كورونا»، إذا ما جاز التعبير، فإن ما بالإمكان أن نستنتجه بادئ ذي بدء يتمثل بعدم الاستعداد المطلوب حتى بعد التحرّر من عنصر المفاجأة. وتؤكد تحليلات كثيرة أن هناك أيضاً مساهمة إسرائيلية خاصة في التداعيات المترتبة على الأزمة وهي غير مرتبطة بالوباء. ووفقاً لهذه التحليلات، تعيش الدولة منذ سنتين في عدم استقرار سياسي شديد التطرف، وليست لديها حكومات مستقرة بل حكومات انتقالية، كما أنه ليس واضحاً ما إذا كانت الانتخابات الرابعة (جرت في آذار ٢٠٢١) هي نهاية المطاف. وعدم الاستقرار السياسي يُترجم أيضاً في المشكلة المتمثلة بعدم إقرار الميزانية العامة. وهذه، برأي البعض، أخطر المشاكل لأن الحكومة غير قادرة فعلياً على العمل. وكل شيء يعيش في انعدام استقرار كبير وجدي، ومن الناحية الاقتصادية، مثلاً، إذا كان ثمة عدو للاستثمار فإن عدم الاستقرار هو عدوه اللدود. وثمة من يؤكد أنه من ناحية عملية يتم أخذ وضع اقتصادي قاس ومعقد مسبق ويجري المزيد من المساس به.

وبموجب تحليلات أخرى من الهراء التحدث عن خطة خروج من الأزمة، فمن سيقوم بذلك وليست هناك حكومة مستقرة؟ وحين ينعدم الاستقرار السياسي لا جدوى من أي حديث عن خطة خروج من الأزمة.

لا شك في أن هذه الشهادات تحمل الكثير من الدلالات عندما تتقاطع مع المرحلة التي تعيش إسرائيل في خضمها في الوقت الحالي.

غير أن ذلك لا ينفي، بحال من الأحوال، أن ثمة عوامل بنيوية في الواقع الإسرائيلي نفسه تجعل من تداعيات أزمة الوباء أبعد مدى مما برز حتى الآن، وإن حتى بشكل ظاهر للعيان.

وهذا ما يُستشف من عدة تقارير ركزنا على بعضها في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي». وقبل أن نشير إلى جوهر فحواها، ننوّه بأننا سنكون يوم الأربعاء القريب (٧ نيسان ٢٠٢١) على موعد مع إطلاق التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز مدار للعام ٢٠٢١ حول المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠. وقد أشير فيه، من ضمن أمور أخرى، إلى أن إسرائيل في مستهل العام ٢٠٢١ تبدو دولة قوية ذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية على الرغم من أزمة وباء كورونا غير أنها في الوقت عينه مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية أظهرتها أزمة الوباء وزادتها تفاقماً.

ويشير فصل المشهد الاجتماعي على نحو خاص إلى أن ظواهر الفقر، واتساع الفجوات الاجتماعية- الاقتصادية، والبطالة، تأثرت بصورة عميقة من وباء كورونا، لكنها ستلازم المجتمع في إسرائيل سنوات طويلة بعد الوباء. ويخلص إلى الاستنتاج بأن أزمة كورونا ليست بمثابة حدث عابر بل هي أزمة حقيقية ذات تبعات صحية واقتصادية كارثية سوف تدوم طويلاً.

وتطالعون في هذا العدد تقريرين آخرين بهذا الشأن صدرا مؤخراً.

التقرير الأول بعنوان «صورة الوضع الاجتماعي للعام ٢٠٢١: كورونا وجائحة اللامساواة في إسرائيل» لـ«مركز أدفا - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل»، وهو يؤكد أن إسرائيل يمكن أن تجتاز أزمة وباء كورونا لكنها ستبقى عالقة مع جائحة عدم المساواة، كونها سابقة للوباء ومتجذرة في الواقع الإسرائيلي القائم.

والتقرير الثاني صادر عن «بنك إسرائيل المركزي» وورد فيه التأكيد أن المجتمع العربي في إسرائيل على نحو خاص كان الأكثر تعرّضاً للأضرار الناجمة عن تفشي وباء كورونا والأزمة التي رافقته. والسبب الذي يشدّد عليه التقرير هو خصائص سابقة لهذا المجتمع، اقتصاديّاً، وهي التي جعلته أقل قدرة على مواجهة الظرف الطارئ. وفعلياً يقول البنك إن التمييز المسبق المتجسّد في الفجوة بين العرب واليهود هو السبب، وهو يحيل إلى مقارنة بين المجتمعين، العربي واليهودي، في القدرة والمناعة الاقتصاديتين السابقتين للأزمة. وقد استهل التقرير بالقول إن المجتمع العربي كان في وضع اقتصادي هشّ حتى قبل انفجار الأزمة، بسبب انخفاض دخل العديد من الأسر مقارنة بالأسر اليهودية. ويشير إلى أن الأسر العربية على نحو عام هي أسر ضعيفة اقتصادياً للغاية بالنسبة إلى الأسر اليهودية، وبالتالي فقد عانت من أضرار جسيمة تفوق غيرها خلال فترة أزمة كورونا.

تظاهرة مناوئة لنتنياهو عشية الانتخابات. (أف.ب)

# صورة الوضع الاجتماعي ٢٠٢١: أزمة «كورونا» عمقت «جائحة اللامساواة» في إسرائيل!

**كتب سليم سلامة:**

كُتب وقيل الكثير الكثير عن الآثار التي خلّفتها وستخلّفها جائحة كورونا، سواء في المدى الفوري أو في المديين المتوسط والبعيد، في مختلف مناحي حياة الناس على امتداد دول العالم أجمع، وفي المقدمة منها بالطبع مجالات الاقتصاد، العمل وقطاعاته المختلفة، ناهيك عن المجال الصحي بالتأكيد. لكن الكثير مما كُتب وقيل ظل محصوراً في دائرة التوقعات والتقييمات المستقبلية، التي هي أقرب إلى التكهنات، بينما القليل منه فقط تضمن معطيات إحصائية ترسم صورة حقيقية لما خلفته الجائحة على أرض الواقع فعلياً، من جهة، فيما برزت ندرة الدراسات الإحصائية التي تربط بين آثار الجائحة وبين المساواة الاجتماعية وتعرض حقيقة الإسقاطات المترتبة على هذه الجائحة على واقع انعدام المساواة في الدول والمجتمعات المختلفة، من جهة ثانية.

هذا، بالذات، ما يميز التقرير الذي أعدّته مجموعة من الباحثين في مركز «أدفا ـ معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل» (ضمّت كلاً من: شلومو سفيرسكي، إيتي كونور ـ أطياس، برباره سفيرسكي، يوفال ليفنات، يارون هوفمان ـ ديشون وأفيف ليبرمان) ونشره المركز تحت عنوان لافت يقول: «صورة الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٢١: كورونا وجائحة اللامساواة في إسرائيل» فيجعله تقريراً فريداً وذا أهمية خاصة يختلف عن جميع التقارير السابقة التي صدرت عن هذا المركز من قبل، بصورة سنوية، تحت الاسم ذاته «صورة الوضع الاجتماعي»، بينما أضيفت إليه هذا العام عبارة تخصيصية مشحونة بالدلالات تقول «كورونا وجائحة انعدام المساواة» هكذا تكون الكورونا «مجرد فيروس» فيما انعدام المساواة هو «جائحة»، في نظر «مركز أدفا»، وهو مركز أبحاث مستقل متخصّص في رصد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية وفي تحليل السياسات الحكومية إزاء تلك الاتجاهات؛ وهو يرصد الاتجاهات ويحلل السياسات وفق معايير المساواة والعدالة الاجتماعية وينشر، بصورة منتظمة، تقارير فصلية تتناول طيفاً واسعاً من المواضيع.

يبدو من غير المنطقي تماماً اعتبار توقيت نشر هذا التقرير، مطلع الأسبوع قبل الماضي، مجرد صدفة، إذ جاء بالتزامن مع الانتخابات النيابية العامة للكنيست الـ ٢٤، التي جرت يوم الثلاثاء قبل الماضي، والتي احتل فيها موضوع جائحة الكورونا، طرق معالجتها وإسقاطاتها، الصحية والاقتصادية والاجتماعية، حيزاً لا بأس به من الدعاية الانتخابية لمختلف الأحزاب وقوائمها الانتخابية المتنافسة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، لا سيما وبشكل خاص حزب الليكود الذي استثمر رئيسه ومرشحه الحالي لرئاسة الحكومة، بنيامين نتنياهو، موضوع الجائحة وما حققته إسرائيل على صعيد التطعيمات ضد الفيروس للتغطية على، ومكافحة، كل ما يمكن أن يشكل حجة انتخابية قوية ضده، أبرزها بالطبع لائحة الاتهام الجنائية وتهم الفساد السلطوي التي يواجهها هذه الأيام.

يمتد تقرير «صورة الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٢١: كورونا وجائحة اللامساواة في إسرائيل» على ٣٨ صفحة مقسمة على ثمانية أبواب تحت العناوين التالية: ١. المقدمة؛ ٢. المِئين الأعلى لم يتضرر، لا بل ساعدته الحكومة على مواصلة التعاظم؛ ٣. الهايتك أيضاً لم يتضرر وحظي، هو أيضاً، بدعم دولانيّ سخيّ؛ ٤. المصالح التجارية الصغيرة؛ ٥. انعدام الأمن الغذائي خلال فترة الكورونا؛ ٦. اللامساواة ونسبة الإصابة بمرض كورونا؛ ٧. الصحة النفسية؛ ٨. السكن.

### بين أسفل الهرم وقمّته!

يعرض تقرير «أدفا» السنوي الأخير معطيات مختلفة عن بعض أوجه «جائحة اللامساواة في إسرائيل خلال فترة الكورونا»، كما يصفها، من خلال التركيز على ثلاث مجموعات سكانية محددة، بصورة خاصة، هي: المئين الأعلى (المِئين هو مصطلح إحصائي يعني: جزء واحد من المجموع المُقسّم إلى مائة جزء. بمعنى آخر: ١/١٠٠)؛ العاملون في قطاع التقنيات العالية (هايتك) والمصالح التجارية الصغيرة. ثم يشير التقرير إلى العوامل التي تؤثر على مدى التعرض للجائحة وعلى مدى الإصابة بالمرض، إلى جانب الاستجابات الحكومية في مجال الصحة النفسية للأشخاص الذين يعانون من ضائقة في مثل هذا الوضع، ثم ينتهي التقرير إلى عرض الآثار الأبرز التي ترتبت على وباء كورونا على مجال السكن، وسط التركيز على الاقتصادات المنزلية التي تنفق جزءاً كبيراً من مدخولاتها على أجرة السكن أو تسديد قروض الإسكان (مشكنتا).

على هذا، يؤكد تقرير «أدفا»، بالمعطيات وتحليلها، أنه بينما اضطرت الفئات السكانية الواسعة من الطبقات الدنيا والمتوسطة في «الهرم الاجتماعي» إلى الاكتفاء برسوم البطالة الزهيدة التي تدفعها الدولة، بالهبات والمنح المتفرقة أو إلى كسر وسحب التوفيرات العائلية المختلفة لضمان القدرة على تمويل الحاجيات الأساسية خلال أزمة الكورونا، فقد واصلت الفئات السكانية الضيقة من الطبقات العليا في الهرم الاجتماعي ذاته الحفاظ على مدخولاتها كالمعتاد، بصورة كاملة، بل شهدت هذه المدخولات ازدياداً ملحوظاً في العديد من الحالات.

وفي رأس الهرم، في أعلى هذه الطبقات، واصلت شريحة «أثرياء إسرائيل» الاستمتاع بالمدخولات والأرباح الهائلة من عوائد رأس المال الذي في حوزتها، بما في ذلك الشركات التجارية والعقارات، سواء في داخل البلاد أو خارجها.

يسجل معدو التقرير ملاحظة توضيحية هامة تقول إنه في السنوات العادية، تقدم «وثيقة صورة الوضع الاجتماعي» عادةً نظرة شاملة عن وضع اللامساواة في المجتمع الإسرائيلي بالاعتماد على معطيات الإحصاء الرسمي السنوي الخاص بمصروفات الاقتصادات المنزلية، الذي يعدّه وينشره المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل. وتتطرق معطيات هذا الإحصاء، عادة، إلى الوضع الذي كان سائداً في السنة السابقة (التي سبقت إجراء الإحصاء ونشره). أما في هذه السنة، فإن معطيات الإحصاء لعاميّ ٢٠١٩ و٢٠٢٠ لم تُنشر بعد. وحتى لو كانت قد نُشرت، فإن أهميتها ستكون محدودة جداً نظراً لكون المعطيات عن سنة ٢٠١٩ ليست ذات صلة وأهمية في ضوء الأضرار الجسيمة التي خلفها وباء كورونا.

انصبّ جلّ الاهتمام العام خلال السنة الأخيرة، كما يسجل التقرير، حول الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا، وخصوصاً بين النساء والرجال القابعين في الدرجات الدنيا من «الهرم الاجتماعي»: العاملون الأجيرون الذين جرى فصلهم من أماكن عملهم وإلقاؤهم في سوق البطالة، العمال الذين جرى فصلهم من أماكن عملهم بصورة مؤقتة وأُخرجوا إلى «عطلة غير مدفوعة الأجر»، أصحاب المصالح الصغيرة الذين اضطروا إلى إغلاق مصالحهم التجارية المختلفة، التي تشكل «مشروع حياة» بالنسبة لكل واحد منهم. وينبّه التقرير إلى نقطة أساسية مؤداها أن أضرار الوباء لم تكن متماثلة، ولا حتى متشابهة. فبين أعضاء الطبقات العليا من الهرم الاجتماعي ـ الاقتصادي، نجا كثيرون جداً من أضرار الكورونا تماماً، أو تعرضوا لأضرار طفيفة جداً فقط، بينما واصل كثيرون آخرون منهم تكديس الأرباح بصورة عادية تماماً، بينما اضطر ملايين البشر من أعضاء الطبقات الدنيا في هذا الهرم إلى البحث عن مصادر تضمن لهم البقاء وسدّ الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية.

وبينما خرج/ أُخرج العديد جداً من أصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة، وأكثر منهم من العمال والعاملات لديهم، من دائرة العمل إلى سوق البطالة، واصل عمال قطاع الهايتك التمتع باستثمارات مالية كبيرة، وهو ما يصفه معدّو التقرير بأنه «هزّة قوية» ذات إسقاطات متعددة المستويات ستظل آثارها واضحة عبر أجيال عديدة قادمة. ذلك أن الامتيازات التي حصلت عليها الطبقة العليا لن تتجسد في مستوى المداخيل فقط، وإنما في جودة السكن وموقعه، في مستوى التعليم، في جودة الحياة ومستواها وفي حجم الموروثات التي ستنتقل إلى الأحفاد وأحفاد الأحفاد. وفي المقابل، سيصطدم الكثيرون من المستقلين أصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة بواقع لفظهم من صفوف الطبقة الوسطى.

في المقابل، من المهم الانتباه إلى حقيقة يشير إليها التقرير هي أن كثيرين جداً من العاملين في القطاع العام (الحكومي) لم يتضرروا بشكل جدي من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء الكورونا، لكنهم لم يستفيدوا (لم يربحوا) منها أيضاً.

### مِئين حديث العهد وامتيازات «عريقة» وهايتك يعمق الفجوات!

في موازاة الفئات الأخرى جميعها، وخلافاً لها، ليس فقط أن المِئين الأعلى في إسرائيل لم يتضرر، من هذه الأزمة، إطلاقاً، لا بل قدمت الحكومة له مساعدات سخية أيضاً، ليواصل التعاظم بصورة واضحة تماماً. والمئين الأعلى هو ظاهرة اجتماعية جديدة، نسبياً، في دولة إسرائيل، كما يقول التقرير، ولذلك كان من المتوقع، ظاهرياً فقط، أن تعود الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء الكورونا بالضرر عليه هو أيضاً، كما عادت بالضرر على قطاعات وفئات أخرى في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين. لكن ليس هذا ما حصل في الواقع: فعلى غرار ما حصل للفئات الموازية له في الدول الأوروبية والأميركية، والتي تتميز بقِدم تاريخي وعراقة، ورغم حداثة عهده النسبية في إسرائيل، إلا أن المئين الأعلى في إسرائيل خرج من هذه الأزمة أكثر صلابة وقوة اقتصاديتين.

ممن يتألف المِئين الأعلى في إسرائيل؟ ـ من الأثرياء جداً الذين يشكلون طبقة تشكلت وتبلورت خلال العقدين ونصف العقد الأخير بوجه خاص، في ظل نشوء وتنامي مجموعات تجارية عائلية كبيرة واتساع ظاهرة بيع الشركات البادئة في مجال الهايتك وأمركة نظام رواتب الموظفين والمديرين الكبار في الشركات والاتحادات التجارية الكبرى.

هي ظاهرة غير حصرية لإسرائيل وحدها بالطبع، غير أن الفارق الأساس بين إسرائيل وغالبية الدول الغنية في هذا الشأن هو أن هذه الطبقة في إسرائيل حديثة العهد تماماً وتفتقر إلى «الإرث العائلي» لكنها تبلور مكانتها في السنوات الحالية بشكل أساس، وهو ما يكسبها هذه الأهمية الكبيرة من حيث تأثيراتها الطبقية الحاسمة على أزمة الكورونا.

ما الذي حصل لهذه الفئة إبان أزمة الكورونا؟ يسأل التقرير ثم يحاول رصد التطورات في إجابة تحدد أربعة مميزات/ اتجاهات: أولاً ـ تصدرت هذه الشريحة قائمة المستفيدين من الحماية والمساعدات التي وفرتها وقدمتها الدولة «لتعويض الناس عن أضرار الأزمة»؛ ثانياً ـ أعفت الدولة جميع أثريائها من عبء التمويل الفوري لنتائج الأزمة الاقتصادية وإسقاطاتها. المقصود هنا تمويل ما أنفقته الدولة لدعم الفئات المتضررة جداً من الأزمة، سواء المواطنين العاديين أو أصحاب المصالح التجارية الصغيرة، إذ بلغ حجم هذه المساعدات نحو ١٣٧ مليار شيكل، لم تكن ضمن الميزانية العادية للدولة، ما يعني أنها زادت حجم العجز في الميزانية العامة وحجم الدين الحكومي على حد سواء، وهو ما كان يُفترض أن تغطيه الدولة وتعوّض عنه ـ باعتباره «حالة طوارئ» ـ بواسطة فرض ضريبة خاصة على الأغنياء، لكنها لم تفعل؛ ثالثاً ـ اجتهدت الدولة من أجل المحافظة على الثقة الذي كانت توليها الأسواق المالية العالمية لدولة إسرائيل، ثم لشركاتها واتحاداتها التجارية الكبرى، وهو ما انعكس في قرار شركات تدريج الاعتمادات الدولية الكبرى الإبقاء على تدريج إسرائيل في سلم الاعتمادات على حاله وعدم خفض تصنيفها، حتى في ذروة الزيادة في الدين والعجز الماليين. في المحصلة، كانت الشركات التجارية الإسرائيلية الكبرى المستفيدة الأساسية من كل ما حصل في هذا المجال؛ ورابعاً ـ استفاد المئين الأعلى أيضاً من حقيقة عدم تضرر سوق رأس المال الإسرائيلية بصورة جدية جراء الأزمة، في الوقت الذي تعطلت فيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البلاد.

هذا ما حصل، بشكل عام، في مجال الهايتك أيضاً، ولو من حيث النتيجة العامة ـ عدم التضرر جراء الأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن وباء الكورونا، بل استمرار الازدهار فيه حتى في ذروة هذه الأزمة، إلى جانب حصوله على مساعدات مالية سخية من جانب الدولة.

في ما يتصل بمجال الهايتك يطرح تقرير «أدفا» سؤالاً مركزياً يؤكد على ضرورة البحث فيه والإجابة عليه يمكن صياغته بالتالي: هل ما هو جيد للهايتك جيدٌ لدولة إسرائيل، حقاً؟ وهو سؤال تفرضه حالة الربط الوثيق السائدة في إسرائيل بين تقدم الهايتك ومصلحة إسرائيل، باعتبار الهايتك «العربة التي تجر الاقتصاد الإسرائيلي كله خلفها»! وهو ما يتجسد، أكثر ما يتجسد، في وصف دولة إسرائيل بأنها «أمّة الستارت أب» (أمّة تأسيس الشركات البادئة!). لكن معدي التقرير يستأنفون على هذا التوصيف مؤكدين على حقيقة أن قطاع الهايتك الإسرائيلي يعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية لأنه «يتيح ازدهار الشريحة العشرية الأعلى فقط» (الشريحة العشرية هي الجزء الواحد من المجموع المقسم إلى عشرة أجزاء).

### المصالح التجارية الصغيرة، الأمن الغذائي والعرب!

سببت أزمة الكورونا في مجال الاقتصاد أضراراً جسيمة للمستقلين والمصالح التجارية الصغيرة، بشكل خاص، والتي اضطر عدد غير قليل منها إلى إغلاق أبوابه ووقف عمله بصورة نهائية حيال تكبده خسارات مالية فادحة أغرقته في ديون لن يستطيع تسديدها بسهولة وتجعل من الصعب جداً عودته إلى مزاولة نشاطه التجاري كما كان في السابق. وقد كان ذلك إحدى النتائج المركزية للإغلاقات المتكررة والطويلة والتقييدات التي منعت الناس من ارتياد المطاعم، المسارح، الفنادق، مراكز التجميل ومراكز التمارين الرياضية وغيرها.

في هذا السياق، أشار التقرير إلى حقيقة أن «المصالح التجارية الصغيرة هي المسؤولة الأولى والأساسية عن الزيادة التي سُجلت في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين في مجال العمل والتشغيل وتقليص نسبة العاطلين عن العمل، إذ أن هذه المصالح الصغيرة، ورغم كون كل منها صغيراً على حدة إلا أنها مجتمعةً تشكل المشغّل الأكبر في الاقتصاد الإسرائيلي»! في العام ٢٠١٨، مثلاً، شغَلت المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن ١,٩٢ مليون وظيفة لعمال أجيرين، شكلت ٦٠٪ من مجموع الوظائف في القطاع التجاري، البالغ ٣,١٧ مليون وظيفة.

وبينما أشارت إحصائيات «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أن ٨٪ من أصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة قالوا في كانون الأول ٢٠٢٠ إنهم قد أغلقوا مصالحهم هذه بصورة نهائية، مقابل ٥,٤٪ قالوا ذلك في حزيران من العام نفسه، فقد تبين أن مجموع عدد المصالح التجارية الصغيرة في إسرائيل قبل أزمة الكورونا بلغ نحو نصف مليون (٥٠٠ ألف) مصلحة تجارية، أُغلق منها ٤٠ ألفاً بسبب أزمة الكورونا.

أما مؤسسة «دان أند برادستريت» فقد نشرت تقديرات ورد فيها أن ٣٧٦٠٠ مصلحة تجارية صغيرة قد أغلقت في إسرائيل خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ بسبب أزمة الكورونا، وتوقعت أن مجموع المصالح التجارية التي ستغلق أبوابها نهائياً في العام ٢٠٢٠ بسبب هذه الأزمة في إسرائيل سيبلغ ٨٥ ألف مصلحة، أي بزيادة مقدراها ٨٥٪ عما كان في العام ٢٠١٩.

في موازاة ذلك، دلت الإحصاءات السريعة التي أجراها «المكتب المركزي الرسمي للإحصاء» على أربع موجات في أربعة أشهر هي نيسان، أيار، تموز وتشرين الثاني ٢٠٢٠ على أن النسبة الأكبر من المواطنين الذين قالوا إنهم يعانون من «انعدام الأمن الغذائي» في ظل أزمة الكورونا كانت بين المواطنين العرب، إذ بلغت في المتوسط ٣٣٪ مقابل ١٤,١٪ في المتوسط العام على مستوى الدولة كلها.

واستكمالاً للصورة، تطرق التقرير إلى عامل «اللامساواة» باعتباره أحد المركّبات المركزية في العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية الأربعة التي تزيد من خطر الإصابة بفيروس الكورونا والتي تشمل: الأمراض السابقة، الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية، ظروف الحياة ومدى الثقة بالنظام الحاكم ومؤسساته، إضافة إلى العامل الخامس وهو السنّ.

في النتيجة، فإن العوامل التي أدت إلى أضرار «انتقائية» ترتبت على فيروس الكورونا قد تجسدت في معدلات الوفاة جراء المرض، والتي تؤكد بوضوح أن معدل الوفيات بين العرب فوق سن الـ ٦٠ عاماً بلغت ثلاثة أضعاف المعدل بين اليهود الحريديم وأن المعدل بين هؤلاء الأخيرين بلغت أربعة أضعاف المعدل بين اليهود غير الحريديم.

كذلك الحال بالنسبة إلى الاضطرابات النفسية التي نجمت عن أزمة الكورونا، الصحية والاقتصادية والاجتماعية (الإغلاقات) وسجلت ارتفاعاً حاداً خلالها، إذ بينت المعطيات الإحصائية أن المتضررين الأوائل والأساسيين في هذا المجال أيضاً كانوا من الفئات السكانية الفقيرة بشكل خاص، وفي مقدمتهم المواطنون العرب.

# عودة إلى «قضيّة كاستنر»: محاكمة «شياطين الماضي»!

كتب أنس إبراهيم:

في العام ١٩٥٤ أقام رودولف [يسرائيل] كاستنر دعوى قضائيَّة كانت الأولى من نوعها في إسرائيل والتي توجَّبَ فِيها على قاضٍ إسرائيليّ وللمرّة الأولى البتّ، قانونياً وسياسياً، في مسألة ما إن كان يُمكِن تجريم بعض اليهود بتهمة التعاون مع النّازية خلال الحرب العالميّة الثانية.

كان المتّهم عجوزاً يهودياً هنغارياً يُدعى مالكييل غرينوالد، وكان المُدّعي هو رودولف كاستنر الذي اتّهم غرينوالد بالتشهير به مدّعياً أنّه كان متعاوناً مع النازيّة خلال الحرب العالميّة الثانية. كاستنر كان قد عاش في هنغاريا في ذلك الوقت وكان عضواً في لجنة الإنقاذ الصهيونية التي عملت على توفير ملجأ آمن لليهود الفارّين من النازية في أوروبا. وبعد الاحتلال النازيّ لهنغاريا العام ١٩٤٤، عمل كاستنر كمفاوض رئيس بعد استدعائه من قبل ضابط الأس أس النازيّ، أدولف أيخمان، الذي يعرف بمهندس الحلّ النهائيّ، للتفاوض حول مصير اليهود الهنغاريين. عرض كاستنر اتفاقاً مبدئياً لإنقاذ حياة ما يقارب مليون يهوديّ مقابل عشرة آلاف شاحنة تسلّم للجيش الألمانيّ فيما عرف لاحقاً بالـ«Blood for Goods». لكنّ الاتفاق لم ينفّذ وأرسل أكثر من ٤٠٠ ألف يهوديّ إلى معسكر اعتقال أوشفيتز، ومع ذلك، تمكّن كاستنر من عقد اتفاق جانبيّ لإنقاذ حياة ١٦٨٥ يهوديًا من بينهم أقاربه وأصدقائه أرسلوا إلى سويسرا مقابل أموال ومجوهرات سُلّمت إلى أيخمان.

كانت المواجهة الأولى بين كاستنر وغرينوالد بعد انتهاء الحرب مُباشرة، عندما وجه الأخير اتهاماً مُباشراً إلى كاستنر خلال المؤتمر الصهيوني العام ١٩٤٦ بأنّه أنانيّ انتهازيّ ضحَّى بحياة اليهود الهنغاريين للحفاظ على سلامته الشخصيّة. هذا الاتّهام ردّ عليه كاستنر من خلال رفع قضيّة تولّتها محكمة المؤتمر ضد غرينوالد، ولكنّ المحكمة توصّلت إلى قرارٍ بانعدام وجود ما يكفي من الأدلّة للوصول إلى قرارٍ حاسم حول القضيّة وأوصت بتحقيقٍ متعمّق في المسألة مستقبلاً. لاحقاً، انتقل كاستنر إلى إسرائيل وانضم إلى حزب المباي - ما أصبحَ يُعرف الآن بحزب العمل- وبعدها أصبح المتحدّث باسم وزارة الصّناعة والتجارة الإسرائيليّة العام ١٩٥٢ وكان مرشّحاً للكنيست عن حزب المباي في الانتخابات الإسرائيليّة الأولى والثانية برغم عدم نجاحه في الدورتين.

في ذلك الوقت كان مالكييل غرينوالد عضواً فاعلاً في حزب «همزراحي»، الجناح الدينيّ للحركة الصهيونيّة، وكلاجئ فقد معظم أفراد عائلته في هنغاريا. كانت لغرينوالد دوافع سياسيّة وشخصيّة لمُطاردة كاستنر مرّة أخرى في إسرائيل؛ فإضافة إلى رغبته في فضح جرائم كاستنر، سعى غرينوالد لتشويه المباي أيضاً، مُطالباً بطرد كاستنر من الحزب وتشكيل لجنة تحقيق في الظّروف التي أدّت إلى إبادة يهود هنغاريا. ادّعى غرينوالد من خلال كُتيّب قام بكتابته وتوزيعه مجاناً في مدينة القُدس، أنّ المفاوضات التي جرت بين كاستنر وأيخمان سهّلت عمليّة تدمير اليهود في الوقت التي كان فيها فائدة شخصيّة لكاستنر. في الكتيّب الذي أرسل منه نسخاً لحزب «همزراحي» أيضاً، كتب العام ١٩٥٥: «يجب إقصاء كاستنر. لثلاث سنواتٍ كنت أنتظر هذه اللحظة التي أجلبه فيها للمحاكمة... الانتهازيّ الذي استمتع بأفعال هتلر من سرقة وقتل، وعلى أساس خدعه الإجراميّة وتعاونه مع النازيّة... أنا أدينه بأنّه قاتل بالإنابة لإخوتي الأعزّاء...».

زعم غرينوالد أنّ كاستنر كان في صداقة مع النّازيين وأيخمان أثناء مفاوضتهم، وبسبب تلك الصداقة سُمِحَ لهُ بإنقاذ أقاربه وعدد صغير من النّخب اليهوديّة الهنغاريّة. وفي المقابل، سَمَحَ كاستنر للنازيين باستخدامه من خلال تعمّده عدم إخبار اليهود الهنغاريين بالوجهات الحقيقيّة للقطارات التي ركبوها غصباً. كذلك ادّعى غرينوالد أنّ كاستنر وبالتواطؤ مع بعض النازيين قد سَرق مال اليهود ومن ثمّ ساعد في إنقاذ الضّابط النازيّ «بيخر Becher»، من خلال شهادة أدلاها في محاكمات نيرنبرغ الألمانيّة.

اضطُرّ كاستنر للردّ على هذه الاتّهامات بعدما حذّره مدّعي الدولة العام بأنّ عليه إمّا رفع قضيّة ضدّ غرينوالد أو عليه الاستقالة من منصبه الحكوميّ. رفع كاستنر قضيّته بالفعل على غرينوالد، ولكن، وبطريقة ما، كان المُتَّهَمُ مُتَّهِما والمتَّهِمُ مُتّهماً؛ فكاستنر دافع عن نفسه لتفنيد الاتّهامات الموجّهة إليه بينما وقَفَ غرينوالد من وراء محاميه شموئيل تامير، الذي تلخّص دفاعه في عدم إنكار أيّ تهمة موجّهة لموكّله والتأكيد على صحّتها جميعاً. «نعم هو قال الحقيقة»، قال تامير عن موكّله، مدّعياً أنّه لو أنّ اليهود أخبِروا بخطّة معسكرات الاعتقال النازيّة، لربّما تمكّن بعضهم من الفرار إلى رومانيا، أو ربّما ثاروا على الألمان، أو ربّما أرسلوا في طلب المساعدة من الخارج، وكلّ هذا كان يمكنه إبطاء آلة القتل النازيّة. والآن، عليكم أنتم أن تثبتوا أنّ هذا الرجل لم يكن متعاوناً مع النازية.

وهكذا أصبحت القضيّة التي رفعها كاستنر ضد غرينوالد، قضيّة كاستنر.

### قضيّة اليهوديّ الجديد ضدّ قديم المباي

كمحاكمة أدولف أيخمان التي كانت أوّل محاكمة إسرائيليّة لمجرم حربٍ نازيّ ألمانيّ، كانت محاكمة «قضيّة كاستنر» مشهداً وطنيّاً جعلَها بدلاً من كونها مُحاكمة في قضيّة تشهيرٍ، محاكمة فاحصة لسلوك كاستنر خلال الحرب العالمية. وفي حزيران ١٩٥٥، حكَمَ القاضي بنيامين هاليفي في صالح غرينوالد، واجِداً في عبارة فاوستيّة – نسبة إلى مسرحية فاوست للشاعر والأديب الألمانيّ الشهير غوته- صُلبَ حُكمه على كاستنر: «ولكنّ حذار من قُبول هدايا الإغريق. في قبول هذه الهديّة، كاستنر باعَ روحه للشَيطان». غير أنه في العام ١٩٥٨ عادت محكمة العدل العليا في إسرائيل ونقضت حكم هاليفي وتضمّن حكمها نقداً لتحيّز هاليفي بقراءة المصادر التاريخيّة. لكنّ ذلك الحكم جاء متأخّراً؛ ففي العام ١٩٥٧ اغتيلَ كاستنر أمام منزله من قبل المتطرّف اليمينيّ وضابط المخابرات السابق زئيف إكشتاين.

لم تكن قضيّة كاستنر تخصُّ كاستنر بعينه؛ بل كانت جزءاً من صراع اليهوديّ الجديد ضدّ قديم المباي، أو ما كان في نظر اليمين الصهيونيّ قديم المباي. فقد اتّهم غرينوالد وأنصاره ولا زال كثيرون حتّى اليوم في تيار اليمين السياسي يتّهمون الوكالة اليهوديّة بأنّها «اختارت» عدم التدخّل لإنقاذ حياة يهود أوروبا من النازية. وكانت هذه النظرية أساس كتاب «الغدر Perfidy's»، لبن هيخت؛ الذي وضع كاستنر في القلب من مؤامرة الوكالة اليهودية على يهود أوروبا الذين تُركوا للذبح من أجل الحصول على قبول عالميّ للدولة الصهيونيّة في فلسطين.

تمكّن تامير، مُحامي غرينوالد، من ليّ عُنق المحاكمة لتصبح محاكمة لكاستنر ولحزب المباي الحاكم في إسرائيل آنذاك. وبالموازاة مع اتّهام الوكالة اليهوديّة باختيار عدم التدخّل لإنقاذ حياة يهود أوروبا، كانت هناك نقاشات حادّة جارية داخل اليبشوف - الكيان السياسيّ الذي كان مسؤولاً عن المستوطنين اليهود في فلسطين- حول العلاقة مع البريطانيين في فلسطين. وفي حين اختار المباي مساندة البريطانيين في حربهم ضدّ النازيّة، اعتقد اليمين الصهيوني أنّه لا بدّ من استكمال العمل العسكريّ ضدّ البريطانيين لإجبارهم على منح الحركة الصهيونية مطلبها المتمثّل في إقامة دولة يهوديّة في فلسطين. تمكّن تامير من خلقِ موازاةٍ ما بين قيادة المباي وما بين كاستنر بسبب انتماء الأخير لحزب المباي؛ مدّعيّاً أنّ كليهما فضّلا التفاوض والتعاون على «المقاومة» العسكريّة، وكان هذا الخيار على الدوّام كارثياً لأنّه كان السّبب وراء تسهيل عمليّة إبادة ملايين اليهود في أوروبا. كان على المحاكمة من وجهة نظر تامير أن تكون درساً للرأي العام الإسرائيليّ، درساً لتحذيره من أيّ مفاوضات براغماتيّة كان تُميّزُ طِباع يهوديّ الشّتات. والآن، برأي تامير، على اليهوديّ الجديد رفضَ هذه السّلوكيّات، وكذلك رفض ونقد قيادة المباي التي أظهرت «ذهنيّة الشّتات». كانت المحاكمة دعوة للرأي العام لرفض المباي، وشرعنة اليمين الصهيونيّ كممثّل للصهيونيّة الأصيلة القادرة على حماية اليهود مستقبلاً من أيّ كوارث مشابهة لكوارث الماضي.

وضع اليمين الصهيونيّ قضيّة كاستنر في سياق الزّاوية الأوسع التي تخصُّ التعاون ما بين المباي والنّازية، وتحديداً في سياق اتفاقيّة التعويضات الموقّعة بين إسرائيل وألمانيا الغربيّة العام ١٩٥٣ والتي واجهت معارضة شرسة من قبل اليمين بقيادة من أصبح لاحقاً رئيساً لحكومة إسرائيل، مناحيم بيغن. ووجد اليمين في كاستنر انعكاساً لعدوّهم السياسيّ بن غوريون، زعيم حزب المباي، فالأخير قَبِل المال الملطّخ بالدّماء، والأوّل وفّره للألمان للحفاظ على حياته وحياة أقربائه.

### نحن لا نفاوض، الكابو يفاوضون!

كان كاستنر في نظر اليمين الصهيوني، أو في نظر قاتله على الأقلّ، كابو، لا أكثر ولا أقلّ. والكابو Kapo، أو السّجين الموظّف، هو الوصف الذي كان يُطلق على السّجناء اليهود المتعاونين مع الضبّاط النازيين في معسكرات الاعتقال النازية. إذ كانوا يُكلَّفون بمهام الحراسة والرقابة على أعمال السّخرة، وبعضهم كان يتمادى في أداء مهامّه بحيث يمارس أفعالاً قمعيّة ساديّة، كضرب المعتقلين، إهانتهم أو جلدهم بالسّوط. وعادة ما كان يُنتقى الكابو من فئة المجرمين المدانين أو السجناء الذين يظهرون مشاعر ساديّة تجاه ممارسات التعذيب التي تُمارس على السجناء اليهود. وبداية من العام ١٩٤٦، بدأت بعض العصابات اليمينيّة، خاصّة من بعض النّاجين من الهولوكوست، باستهداف كلّ يهوديّ كان يُعرف عنه تعاونه مع النازيين في معسكرات الاعتقال النازية. بعضهُم اغتيل، بعضهم الآخر تعرّض لمحاولات قتل في الشوارع وبعضهم الآخر لاعتداءات جسديّة بليغة.

بعد بضع سنوات، وتحديداً في العام ١٩٥٠، استبدلت المحاكم الجنائيّة عصابات الشوارع بعد تمرير قانون العقاب الجنائيّ للنازيين والمتعاونين مع النازية. وفي ظلّ هذا القانون تمّت محاكمة اليهود الكابو وكذلك مسؤولي الغيتوهات اليهوديّة لجرائمهم ضدّ «الشعب اليهوديّ» وجرائمهم ضدّ الإنسانيّة.

كانت محاكمة كاستنر نُقطة فاصلة في تاريخ محاكمات المتعاونين مع النازية. ويعتقد ديفيد ميككس أنّ هناك سؤالاً لم يُطرح من قبل ظهر بعد تبرئة كاستنر من قبل محكمة العدل العُليا؛ وهو سؤال إن كان أصلاً من الممكن إدانة اليهود في عالمٍ نازيّ فيهِ كلّ شيء قُلِبَ رأساً على عقب، وأنّ عدم قدرتنا على فهم ذلك العالم الذي خلقه الألمان لليهود والذي كان فيه مجرّد العيش يعدّ جُرماً، ما يجعلنا قادرين على محاكمة من عاش في تلك الفترة وإدانة بعض سلوكيّاتهم.

يعتقد ميككس أنّ العالم الجهنميّ الذي خلقه النازيون لليهود في أوروبا من الصّعب العيش فيه من خلال مفاهيم صلبة كالخير والشرّ والتي من الممكن التّفكير من خلالها في الحياة المدنيّة السّلميّة. فتسليم الآخرين للموت خلال الهولوكوست، كان الطّريقة الوحيدة لإنقاذ الذّات، أو العائلة، أو الأصدقاء، وذلك كان روتينياً بالنّسبة لأفراد الشرطة اليهوديّة الذين سلّموا اليهود للنازيين مقابل العفو عنهم وأحياناً حتّى عن عائلاتهم.

في ذلك الإطار وُضِعَ كاستنر؛ في إطار الشخصيّة الأنانيّة التي فضّلت إنقاذ نفسها على الآخرين، وفي الإطار نفسه وضع اليمين الصهيونيّ حزب المباي والوكالة اليهوديّة وكلّ مؤسسة صهيونيّة لم تُحاول إنقاذ اليهود في أوروبا بأيّ طريقة ممكنة. بالنّسبة لغرينوالد وأنصاره حتّى اليوم؛ ذلك كان النّهجُ اليساريّ الإسرائيليّ، نهجُ المفاوضة والمهادنة الذي مثّله لاحقاً العام ١٩٩٣ إسحاق رابين واغتيل بسببه، وذلك أساس نهجُ اليمين الصهيونيّ في إسرائيل اليوم بما يتعلّق بملف الاستيطان والفلسطينيين؛ لا تفاوض، على الإطلاق، لا شيء على الإطلاق.

### يسار جديد، يمين قديم!

شكّل كاستنر موضوعاً جدليّاً ما بين اليسار واليمين في إسرائيل على مدى الـ٧٥ عاماً المنصرمة، لكنّ الجدل عاد ليتجدد مرّة أخرى بعدما قبلت مؤسسة «ياد فشيم» الخاصّة بإرث الهولوكوست العام ٢٠٠٧ وللمرّة الأولى أرشيف عائلة كاستنر كجزء من أرشيف الهولوكوست. ولاحقاً مع صدور الفيلم الوثائقي Killing Kasztner العام ٢٠٠٨. ولكنّ ذروة الجدل كانت بعد انتخاب ميراف ميخائيلي، حفيدة رودولف كاستنر، العام ٢٠١٣ عضواً في الكنيست عن حزب العمل الإسرائيلي، ولاحقاً العام ٢٠٢١ رئيسة للحزب نفسه.

في خطابها الأوّل أمام الكنيست بعد انتخابها، رأت ميخائيلي أنّ هناك رابطاً مباشراً ما بين التشكيك في دوافع جدّها وما بين الهجوم اليمينيّ على اليسار الإسرائيليّ: «هو أنقذ اليهود بطريقة قد تبدو للبعض غير ملائمة، وليست يهوديّة كفاية، وليست صهيونيّة كفاية. أنا أنحدر من عائلة مؤسّسة، ولكنّها ليست كلّياً من التيّار المهيمن، وليست جزءاً من الإجماع... من المعتاد إسرائيلياً أنّ أيّ نقدٍ للدولة أو للطريقة التي نتصرّف فيها ينظرُ إليه على أنّه فعلٌ من أفعال الخيانة».

سرعان ما أصبحت ميخائيلي بعد خطابها وظهورها كيساريّة علمانيّة عدوّاً للجناح اليمينيّ الدينيّ في إسرائيل؛ وقد أثار تبنّيها لإرث جدّها وقصّته صحوة شعبيّة مناهِضة لكاستنر وموظّفة إيّاه في سياق السّياسة الإسرائيليّة الرّاهنة. عاد كاستنر إذاً ليكون في القلب من الفَصلِ القائم بين اليمين الشُّجاع واليسار الضّعيف. ميخائيلي وازَت ما بين النقد الذي وجّه لجدّها وما بين مواضيع السياسة الحاليّة في إسرائيل؛ فمنتقدو كاستنر لم يهتمُّوا بولائه لليهود، ولم يهتمّوا بإنقاذه لبعضهم، ولكنّهم فقط حاكموه لأساليبه التي تخرجُ عن إجماع التيّار السائد في المجتمع الإسرائيليّ آنذاك. كانت ميخائيلي تلفتُ النّظر إلى موقع اليسار حالياً في السياسة الإسرائيلية، في مجتمع تتصاعد فيه القوميّة والسّياسة اللاتفاوضيّة التي تنسجمُ والإجماع السائد في المجتمع الإسرائيليّ. وقد عادت مرّة أخرى العام ٢٠١٩ في تعقيبها على مقالٍ نقديّ لكاستنر عبر موقع تويتر لتفتعل ربطاً ما بين الهجوم عليها في الحاضر والهجوم على جدّها في الماضي: «قُتل كاستنر في دولة إسرائيل رغم أنّه أنقذ يهوداً. وقد قُتِلَ بعد حملة تحريض سياسيّة قاسية، لصالح قوى سياسيّة مسيانيّة يمينيّة خطيرة؛ أنا فخورة بكوني حفيدة يسرائيل كاستنر».

وضعت ميخائيلي كاستنر إذاً موضع «الشهيد»، الذي قُتل وحُوكِمَ رغم ولائه لليهود ولدولة إسرائيل التي لم تكن قادرة على حمايته من التطرّف اليمينيّ؛ في إشارة ربّما إلى وضعها الحاليّ في دولة تعجُّ بالمتطرّفين والمستوطنين وفي ظلّ خروجها - أو ما تراه هي خُروجاً- عن الإجماع الصهيوني الإسرائيلي.

يعود كاستنر إذاً إلى المشهد الإسرائيليّ ولكن بعد تأويله وتأويل تاريخ «الضحايا المجرمين» اليهود من خلال أيديولوجيا الحاضر، وهي عمليّة تأويليّة كاشِفة عن نمطٍ ثابت في أيديولوجيا اليمين الصهيونيّ عندما يتعلّق الأمر بعلاقة اليهود بالآخر، نازياً كان أم بريطانياً، أم فلسطينياً، وهو النمط القائم على القوّة أوّلاً - كما في «مقالة الجدار الحديدي» لزئيف جابوتنسكي- وعدم التفاوض المُطلق.

رودولف [يسرائيل] كاستنر.

### مراجع:

- Rudolph Kastner and how History becomes Midrash, Chesky Kopel, The Lehrhaus, December 29, 2019.
- Kapos: Can Jews be found guilty of partnering with Nazis? David Mikics, The Tablet.
- Guest Contribution, "Judging Evil in the Trial of Rudolph Kastner", History Cooperative, November 22. 2016.
- The "strange Mr. Kastner"- Leadership ethic in Holocaust-era Hungary, in the light of grey zones and dirty hands, Paul Sanders, Leadership Vol. (12)1 4-33, 2015.

الآن في الأسواق
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة
ترجمة: سليم سلامة

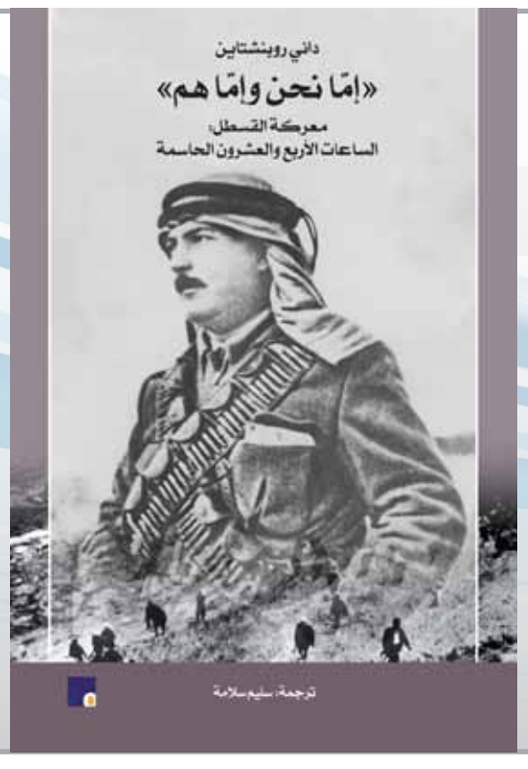

سورية: أنقاض بلاد.

# «الربيع العربي» في نظر إسرائيل: بدايات مقلقة وانحراف أدى إلى التطبيع!

**كتب خلدون البرغوثي:**

كعادة إسرائيل، فإنها تقدم الاعتبارات والمصالح الأمنية والسياسية الخاصة بها على أية اعتبارات أخرى في تعاملها مع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية. ولم تبتعد إسرائيل في تعاملها مع أحداث «الربيع العربي» وأحداثه ونتائجه عن منظور الإيجابيات والسلبيات بالنسبة لها سياسيا وأمنيا واستراتيجيا.

ومع مرور عقد على بداية الثورات التي تحول بعضها إلى حروب أهلية، وإلى حروب بالوكالة، استعرض محللون ومراكز أبحاث آثار الأحداث التي عصفت ببعض الدول العربية على إسرائيل، من ناحية، كذلك استعرضوا من ناحية أخرى مآلات الثورات العربية حاليا، كبروز محاور متضادة غيرت في موازين التحالفات السياسية في المنطقة. ويلاحظ حضور إيران بشكل واضح في مقاربات الباحثين والكتّاب حول مرور عقد على بدء الربيع العربي.

### رسم حدود الشرق الأوسط

يستعرض عضو الكنيست السابق تسفي هاوزر في تحليل في مجلة «هشيلواح» المتخصصة في الشؤون الفكرية والسياسية، آثار الثورات العربية على رسم حدود إسرائيل من منظور استراتيجي قومي.

ويعتبر هاوزر أن الربيع العربي غيّر نقطة التوازن التي كانت قائمة في الشرق الأوسط منذ اتفاقيات سايكس-بيكو العام ١٩١٦، وأثار تساؤلات حول بعض حدود المنطقة. ومنذ بداية أحداث الربيع العربي، قوّضت قوى قديمة- جديدة، قائمة على أسس دينية وقبلية، الأنظمة الحاكمة وتقاسمت مجالات النفوذ بينها طامسة الحدود المتعارف عليها. فالتحولات السكانية القسرية وتبلور مناطق الحكم الذاتي كواقع على أساس الهوية العرقية أو الدينية، أعادت تشكيل المساحة المعيشية للتنوع البشري التي تشكل المنطقة.

ويرى هاوزر أن من أبرز تداعيات الربيع العربي بالنسبة لإسرائيل إنشاء محور شيعي متطرف متواصل بريا من طهران إلى القنيطرة على حدود الجولان، وأصبحت إيران البعيدة جغرافيا آلاف الكيلومترات عن إسرائيل، موجودة على الحدود الشمالية لإسرائيل في منطقة خالية من الحكم، أو المنطقة الحرام. هذه الحدود - كما يقول هاوزر- كانت في الماضي القريب تفصل إسرائيل عن كيان سياسي يسمى سورية.

ويرى هاوزر أن الأحداث العاصفة التي شهدتها المنطقة في السنوات العشر الأخيرة لم تصل إلى نهايتها بعد لعدة عوامل، التغير المناخي، وندرة المياه، والنمو السكاني، والمجاعة، وجائحة كورونا، إلى جانب الصراعات الدامية، وثقافة الثأر، ومنح الشرعية للإرهاب وحل النزاعات بالعنف. كل هذا العوامل حسب هاوزر تبرر لإسرائيل وجيرانها والعالم تخوفهم من موجة أخرى من انهيار الاستقرار في دول المنطقة. فأحداث الربيع العربي أعادت رسم حدود الشرق الأوسط بحكم الأمر الواقع حتى لو لم تكن حتى الآن بحكم القانون.

حدود الماضي - خاصة بين العراق والأردن وسورية ولبنان- تم تحديدها بشكل تعسفي ومن منطلق المصلحة الذاتية في اتفاقيات سايكس- بيكو قبل حوالي مئة عام، مع نهاية الحرب العالمية الأولى. كانت هذه في الغالب حدوداً مصطنعة، متجاهلة التقسيمات العرقية والدينية والثقافية للشعوب والقبائل التي قسمت الفضاء الإمبراطوري العثماني، وأنشأت «دولا قومية» مخترعة. فتغيير حدود الشرق الأوسط بات عملية تاريخية ضرورية، حتى لو كانت في مهدها فقط. ويتوجب على إسرائيل، كقوة شرق أوسطية، أن تقود الخطاب الاستراتيجي الذي يعترف بهذا الاحتمال، وهو خطاب تجد أوروبا صعوبة في الاعتراف به.

### صعود الإسلام السياسي

أعاد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي الشهر الماضي نشر دراسة أعدت العام ٢٠١٣ تستعرض فيها الباحثة بينيدتا بيرتي، أثر الربيع العربي على صعود حركات الإسلام السياسي. وتشير الدراسة إلى أن نتائج الثورات لم تكن لصالح كل الحركات الإسلامية في المنطقة، فمثلا حزب الله بقي على هامش الأحداث وخسر الثقة فيه بعد تدخله العسكري لصالح النظام السوري. لكن ورغم أن بداية الربيع العربي لم تأت نتيجة لتحرك الإسلاميين في المنطقة، لكن في الدول التي حدث فيها تغيير في الأنظمة، تمكنت معظم الحركات الإسلامية من تحسين وضعها وقوتها، ووصلت إلى الحكم ولو لفترة مؤقتة، كما في مصر وتونس.

بالنسبة لإسرائيل - تقول الباحثة- فإن التغيرات السياسية في الدول المحيطة تشكل تغييرا في ميزان القوى في المنطقة، لذلك لم تتخذ إسرائيل موقفا رسميا تجاه مجريات الأحداث، لكنها اعتبرت أن التغيرات السياسية السريعة وغير المضبوطة لن تكون في النهاية لصالحها. ومع اندلاع الأحداث كان القلق في إسرائيل يتمحور حول استقرار الدول المحيطة وإمكانية تأثير ذلك على اتفاقيتي السلام بين إسرائيل ومصر وإسرائيل والأردن.

وحسب بيرتي فإن إسرائيل كانت تدعم بقاء الوضع القائم [الأنظمة السابقة] في تونس ومصر، وانعكس ذلك في تصريحات رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو بأمله أن يعود الاستقرار إلى تونس، وعبر رئيس هيئة الأركان السابق ووزير الدفاع حينئذ شاؤول موفاز عن أمل مشابه بالنسبة لمصر عبر سيطرة النظام على الاحتجاجات ضده.

وفيما يخص سورية، تقول بيرتي إن وجهات النظر تباينت في إسرائيل بالنسبة للنتيجة المفضلة لها لمصير الثورة هناك. فقسم في القيادة الإسرائيلية رأى أن بقاء نظام بشار الأسد سيساهم في الاستقرار الحدودي في الجولان، وانهياره قد يؤدي إلى وصول قادة أكثر تطرفا للحكم. أما القسم الثاني فرأى أن سقوط نظام الأسد سيشكل ضربة للنفوذ الإيراني وسيؤدي إلى تحسن الوضع الأمني بالنسبة لإسرائيل.

أما في تونس فتمكنت حركة النهضة الإسلامية من الوصول للحكم، لكنها أبدت مرونة في التعامل مع الأحزاب العلمانية من ناحية، وفتحت المجال لحركات سلفية بالعودة للعمل في الساحة السياسية من ناحية ثانية. رغم ذلك وبسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وتونس، فإن تطورات الوضع فيها ليست مصدرا للقلق الآني بالنسبة لإسرائيل، لكن القلق قد يتصاعد في حالة إقرار البرلمان التونسي مشروع قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل قدمته «الكتلة الديمقراطية» في مجلس نواب الشعب التونسي، في كانون الأول ٢٠٢٠.

وبالمجمل تعتبر الكاتبة أن الوضع (عام ٢٠١٣) قد لا يكون في صالح إسرائيل، لكنها توقعت على المدى البعيد أن يتغير الوضع لصالح إسرائيل، بفتح قنوات اتصال مع دول عربية وإسلامية. هذا التوقع، تحقق حاليا باتفاقات السلام بين الإمارات والبحرين والسودان والمغرب وبين إسرائيل، ضمن سعي دول ما تسمى «المحور السني المعتدل» لتشكيل جبهة تضم إسرائيل لمواجهة مساعي إيران للتمدد في الشرق الأوسط، خاصة في الدول التي تواجه صراعات عسكرية كسورية واليمن والعراق، وكذلك في لبنان كتبعات للثورات العربية.

### إيران و«الربيع».. معادلة الربح والخسارة

في مقال نشرته مجلة «تسيكلون» الصادرة عن معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا تناول الباحث ميخائيل سيغل المتخصص في الشأن الإيراني، والباحث في مركز الدراسات التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» في الجيش الإسرائيلي سابقا، علاقة الربيع العربي بتمدد نفوذ إيران. المقال جاء تحت عنوان «ربيع عربي أم صحوة إسلامية: التوازن الاستراتيجي الإيراني بعد عشر سنوات من الاضطرابات في الشرق الأوسط».

يشير سيغل إلى أن إيران نظرت في البداية إلى الثورات العربية كتهديد، خاصة أنها خاضت تجربة العام ٢٠٠٩ على أراضيها في موجة الاحتجاجات التي سميت «الثورة الخضراء»، وخشيت أن تمتد عدوى الثورات العربية إليها من جديد. لكن لاحقا، تبين لطهران أن ما كانت تعتبره تهديدا لها بات فرصة استراتيجية، فضعف العالم العربي وتقويض الأنظمة التي كان بعضها عدوا لدودا لإيران خلق فراغا سلطويا سارعت إيران إلى إيجاد موطئ قدم لها فيه، ضمن سعيها لتحقيق رؤية «الهلال الشيعي» الممتد من الخليج حتى البحر المتوسط. وبذلك، مثلت إيران بشكل بارز نزعة تعزيز نفوذ القوى غير العربية في الشرق الأوسط في خضم الاضطرابات الإقليمية، في ظل الضعف المتصاعد في العالم العربي.

من هذا المنطلق، يقول سيغل، حاولت إيران طرح الربيع على أنه «صحوة إسلامية» منحتها فرصة لتعزيز رؤيتها العقيدية في المنطقة.

ويعتبر النفوذ الإيراني في سورية كأحد الإنجازات الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لطهران في السنوات العشر الأخيرة. وتعتبر إيران سورية الحلقة الذهبية في سلسلة «محور مقاومة إسرائيل»، وهي ركيزة أساسية لاستراتيجية الأمن القومي الإيراني. فإلى جانب نفوذ طهران وسيطرتها في لبنان، عمقت تدخلها العسكري في سورية لضمان استمرار حكم الأسد، كما استدعت حزب الله في ٢٠١٣ للقتال في سورية. علاوة على ذلك، تولي إيران أيضاً أهمية كبرى لتحقيق تسوية سياسية في سورية مع انتهاء الحرب الأهلية، وتعتبر هذه التسوية نقطة تحول فيما تسميه «إعادة تصميم الشرق الأوسط».

ويعتبر سيغل أن إيران حققت نوعا من التوازن في إنجازاتها وإخفاقاتها مع مرور عقد على الربيع العربي، فيشير إلى أنها نجحت في حماية نظام الأسد في سورية، وحافظت على مصالحها في لبنان، وعززت مكانتها في العراق واليمن، واندمجت بنجاح في الجهود الدولية التي أدت إلى هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»، لكن من ناحية أخرى، تلقت طهران ضربات عسكرية ومعنوية شديدة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وتواجه صعوبات اقتصادية مستمرة، وتكافح لاحتواء الاضطرابات الداخلية، كما تواجه إخفاقات في محاولاتها زعزعة استقرار دول عربية رئيسية.

ويرى سيغل أن تولي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة سيمنح إيران ثقة نفس إضافية، قد ترفع من مستوى جرأتها، عبر تنفيذها خطوات استفزازية في الشرق الأوسط، وكذلك في محاولتها تعميق نفوذها في رسم ملامح النظام المستقبلي في دول رئيسة في المنطقة، بما فيها سورية والعراق واليمن.

### «الربيع العربي» في الصحافة العبرية

حظي مرور عشر سنوات على بدء «الربيع العربي»، بتغطية في الصحافة العبرية، وتعود إيران لتفرض وجودها في المقالات والتحليلات الصحافية، كما يلاحظ.

صحيفة «يسرائيل هيوم» ركزت على الثمن الدامي للحرب الأهلية في سورية. ويستعرض دانيال سيريوتي ونيطع بار، تحت عنوان «عقد من الدم والدمار في سورية: الثمن الفظيع يواصل الارتفاع»، الوضع الإنساني السوري حاليا، بعد عشر سنوات على الاحتجاجات العفوية التي انطلقت في درعا، ودفع نصف مليون شخص حياته في الأحداث التي تلتها، فيما تحول الملايين لاجئين داخل سورية أو خارجها.

ويقدم الكاتبان خطا زمنيا للأحداث على أساس سنوي، وكيف تحولت التظاهرات المطالبة بالديمقراطية إلى حرب شاملة يقدر خبراء أجانب أن ما بين ٣٥٠ ألفا إلى ٦٠٠ ألف شخص قتلوا خلالها، وهاجر من سورية أكثر من خمسة ملايين شخص، فيما هجر داخليا أكثر من سبعة ملايين آخرين، ليصبح أكثر من نصف سكان الدولة لاجئين عمليا.

ومع هذا الثمن الدامي، بقي الأسد على كرسي الحكم رغم المجازر التي ارتكبها نظامه، بما فيها استخدام السلاح الكيميائي. فيما تحولت سورية إلى دولة تحت احتلال روسي- إيراني، يتحرك فيها مقاتلو حزب الله بحرية.

وفي «مكور ريشون» يتناول مردخاي كيدار الأثر الذي تركه تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على صورة الإسلام في نظر المسلمين أنفسهم بسبب ممارساته في سورية والعراق.

وتحت عنوان «عقد على الربيع العربي: كيف فكك داعش صورة الإسلام؟»، يتناول كيدار عدة جوانب، منها سبب بقاء الأسد في الحكم، رغم سقوط رئيسين هما التونسي زين العابدين بن علي، والمصري حسني مبارك، خلال فترة قصيرة جدا، فيما بقي الأسد في الحكم.

يرى كيدار أن السبب الرئيس هو أن المجتمعين التونسي والمصري ليسا مجتمعين طائفيين، بالمقابل فإن سورية دولة طائفية، والأسد مدعوم من قبل طائفته (العلوية) سواء كان مصيبا أم مخطئا، وسواء كانت الدولة فاعلة أم مشلولة.

وبعد استعراض تحول الاحتجاجات إلى حرب، يشير كيدار إلى دخول تنظيم داعش إلى الساحة السورية، وكيف ساهم ذلك في دخول روسيا وإيران وكذلك تركيا فعليا إلى المعركة.

لكن كيدار يترك التفاصيل ويشير إلى الضرر الكبير الذي تسبب به تنظيم داعش للعالم الإسلامي، عبر بثه صور عمليات الإعدام البشعة بطرق بشعة للرهائن والأسرى لديه. هذه الفظائع - حسب ظن كيدار- دفعت الكثيرين من الجيل الشاب في العالم الإسلامي إلى هجر الإسلام نفسه، لأنه باتوا يرون أن عدوهم يتكلم العربية والفارسية وليس العبرية، وهذا قد يكون سببا في إقدام دول عربية مؤخرا على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، كنتيجة لهذا التغير العميق.

وفي النتيجة يرى كيدار أن السنوات العشر للربيع العربي أدت إلى القضاء على التهديد السوري لإسرائيل، وجعلت سورية ساحة مستباحة لعدة دول، وتسببت للإسلام بضرر لا يمكن وصفه بسبب ممارسات داعش التي كان معظم ضحاياها من المسلمين.

في هذا الاتجاه يكتب أيضاً محلل الشؤون العربية عوديد غرانوت فيقول إن الحل بالنسبة لسورية يكمن في «شفاء الأسد من الطفرة الإيرانية» حسب تعبيره. فبعد عشر سنوات من الصراع، بقي الأسد في الحكم، لكنه خسر سورية لصالح إيران التي تواصل جهدها لتكريس نفوذها هناك من دون إظهار أي إشارة للانسحاب، بالمقابل تغلغل عناصر حزب الله في صفوف الجيش السوري بصفتهم مستشارين، فيما يواصل الجيش السوري تقديم الدعم العسكري لحزب الله مقابل النفط الإيراني. وإن عملية التخلص من النفوذ الإيراني في سورية وقطع العلاقة بين طهران ودمشق ستكون صعبة، يقول غرانوت، لكنها غير مستحيلة عندما يتعلق الأمر بالوسائل العسكرية فقط، كما أن الروس ليسوا متحمسين للنفوذ الإيراني، وكذلك النظام السوري المدين لطهران بنجاته ليس سعيدا بتحوله إلى رهينة لدى خامنئي.

الحل بالنسبة لغرانوت قد يكون عبر الإغراء الاقتصادي، فسورية التي لم تتعاف من الحرب الأهلية بحاجة إلى المليارات من أجل إعادة بنائها، وفقط استعداد الدول الغربية لتوفير هذه الأموال لها مقابل ابتعادها عن إيران مع استمرار فرض العقوبات الدولية على النظام الإيراني، قد يساهم في «شفاء الأسد من الطفرة الإيرانية»، على حدّ تعبيره.

الفلسطينيون في الداخل: محاولات التغيير تصطدم بالتمييز البنيوي الشامل. (أ.ف.ب)

# تقرير «بنك إسرائيل»: الوضع الاقتصادي الصعب السابق للمواطنين العرب جعلهم الأكثر تضرّراً من جرّاء أزمة «كورونا»!

**كتب هشام نفاع:**

يقول «بنك إسرائيل»، البنك المركزي، في تقرير حديث له تناول المجريات الاقتصادية في العام الماضي ٢٠٢٠، ونشرت أجزاء منه على موقعه الشبكي، إن المجتمع العربي في إسرائيل وعلى نحو خاص كان الأكثر تعرّضاً للأضرار الناجمة عن تفشي وباء الكورونا والأزمة التي رافقته. والسبب الذي يشدّد عليه التقرير هو خصائص سابقة لهذا المجتمع، اقتصاديًا، وقد جعلته أقل قدرة على مواجهة الظرف الطارئ. البنك يقول فعلياً إن التمييز المسبق المتجسّد في الفجوة بين العرب واليهود هو السبب، وهو يحيل إلى مقارنة بين المجتمعين، العربي واليهودي، في القدرة والمناعة الاقتصاديتين السابقتين للأزمة.

وهو يفتتح بالقول إن المجتمع العربي كان في وضع اقتصادي هشّ حتى قبل ظهور الأزمة، بسبب انخفاض دخل العديد من الأسر مقارنة بالأسر اليهودية. ويقول إن الأسر العربية في إسرائيل على نحو عام هي أسر ضعيفة اقتصادياً للغاية بالنسبة إلى الأسر اليهودية، وبالتالي فقد عانت من أضرار جسيمة تفوق غيرها خلال فترة كورونا.

وفقا لتلخيص المعطيات التي عرضها «البنك» على موقعه الشبكي، ففي العام ٢٠١٨، أفاد حوالي ٤٠٪ من الأسر العربية أن نفقاتهم كانت أعلى من دخلهم، من دون القدرة على استخدام المدخرات السابقة. هذا بالمقارنة مع ١٠٪ فقط بين اليهود الذين سئلوا عن المسألة ذاتها. ونحو ١٨٪ من الأسر العربية تعمل بدون حساب مصرفي أو بحساب مصرفي مغلق، بسبب مصاعب مادية وإشكاليات مختلفة ناجمة عنها.

وبسبب هذه الصعوبات التي يواجهها المجتمع العربي، كانت الأضرار الاقتصادية التي عانى منها في أزمة الكورونا شديدة بشكل خاص. فقد وصلت نسبة الأفراد العرب الذين أبلغوا عن تأثرهم اقتصادياً بأزمة كورونا (٥٤٪) ونسبة العرب الذين أبلغوا عن انخفاض كبير في استهلاك الغذاء (٢٦٪)، وهي أعلى من المعدلات المماثلة في المجتمع اليهودي.

ويشدد تقرير «البنك» على أن تأثير الأزمة الاقتصادية على السكان العرب لا يقتصر على من فقدوا وظائفهم بل تعرّض للأضرار والضائقة الأشدّ من ذي قبل، أيضاً العديد ممن واصلوا العمل في وظائفهم ومحلات عملهم.

### الأسرة العربية تعتبر دائماً ضمن القطاع المعرّض للضرر والخطر

يشير التقرير إلى أنه حتى قبل تفشي فيروس الكورونا، كانت الأسرة العربية تعتبر ضمن القطاع المعرّض للضرر والخطر: فقد بلغ في العام ٢٠١٨ متوسط الدخل الشهري ١٢ ألف شيكل في المتوسط مقارنة بـ ١٨ ألف شيكل لدى المواطن اليهودي - وهي فجوة تبلغ ٣٢٪. كما أن نحو ٤٥٪ من الأسر العربية تتلقى أجرا لا يصل إلى الحد الأدنى للدخل. ٢٩٪ فقط من العائلات العربية التي لديها أطفال يعمل كلا الزوجين فيها ويشاركان في المدخول، مقارنة بـ ٦٦٪ في الأسر اليهودية، و ٥٦٪ من العمال العرب هم عمال موسميون من دون عقد عمل أو تثبيت في الوظيفة، مقارنة بـ ٢٨٪ من العمال اليهود الذين يعانون من المصاعب نفسها.

«البنك» سبق أن أشار في تقرير سابق استعرض الخارطة الاقتصادية للضرر الذي لحق بنشاط فروع الجهاز الاقتصادي، إلى أن الضرر كان أعلى لدى الأسر التي فيها أحد المعيلين على الأقل مستقل. على سبيل المثال، في الأسر ذات الدخل المنخفض مع معيلين اثنين فإنّ احتمال بقائها دون عمل بلغ ١٩٪ في حال كان المعيلان مستقلين، و١٥٪ في حال كان أحد المعيلين مستقلا، و١٢٪ في حال كان كلا المعيلين أجيرين. الدخل المنخفض يؤثر أيضاً على مستوى المدخرات: ٤٠٪ من الأسر العربية ذكرت أنها مدينة بمبالغ مختلفة، من دون مدخرات واحتياطي مالي أو ما يوازيه، وذلك مقارنة بـ ١٠٪ من الأسر اليهودية التي تعاني الحال ذاتها.

وبالنظر إلى الأسر العربية واليهودية ذات الدخل المشابه والخصائص الديموغرافية المتشابهة يتبين أن الأسرة العربية توفر كل شهر أقل من الأسرة اليهودية بما يعادل ٢١٠٠ شيكل. ١٢٪ من الأسر العربية ليس لديها حساب مصرفي، مقارنة بـ ١٪ فقط بين الأسر اليهودية، و ٦٪ من أصحاب الحسابات المصرفية ممنوعون من استخدامها بسبب ديون متراكمة وتقصير في سدها وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما يقابلهم بين الأسر اليهودية.

وفقاً لبنك إسرائيل هذا كله جعل من الصعب جدياً على الأسر العربية الحصول على ائتمان من البنوك التجارية بشروط مواتية في أثناء الأزمة، وجعلهم يضطرون إلى اللجوء إلى جهات يسميها «غير خاضعة للتنظيم»، والمقصود هنا الاقتراض من جهات خاصة، ويمكن الادعاء بأن قسما كبيرا منها مرتبط بأذرع جنائية تعمل فيما يُعرف بالسوق السوداء. وهكذا، ففي بداية أزمة كورونا، أفاد ٤٦٪ من العرب أنه ليس لديهم سيولة نقدية أو نقود حقيقية للصرف، مقارنة بـ ٢٣ بالمئة من اليهود، فيما لو تم استثناء اليهود الحريديم من بينهم.

### ٢٦٪ من المعيلين العرب قللوا من استهلاكهم الغذائي!

وفق معطيات بنك إسرائيل ظهرت مكامن الضعف الاقتصادي هذا، الناجم عن فجوة على أساس قومي عملياً، خلال فترة الكورونا: ٥٤٪ من العرب أفادوا بتدهور الوضع الاقتصادي، مقارنة بـ ٤٢٪ من اليهود. كانت الأضرار بشكل رئيس في صفوف الرجال الذين تبلغ أعمارهم ٤٤ عاماً أو أكثر ولديهم أطفال. بل أفاد ٢٦٪ من المعيلين أنهم قللوا من استهلاكهم الغذائي، مقارنة بـ ١٤٪ من اليهود.

يقول التقرير: تتفاقم الفجوات بين البيوت العربية واليهودية نظراً لحقيقة أن الكثير من العائلات المجتمع العربي يعمل فيها أحد الزوجين فقط، هناك معيل واحد فقط، غالبا ما يكون هو الرجل وهو ما يصعّب مواجهة الأزمات الطارئة، التي تشكل الكورونا مثالا ساطعا وقاسيا عليها.

هذه المعطيات أعلاه، التي تؤكد التأثير المنهجي الحاسم للوضع الاقتصادي السابق للأزمة على مدى التأثّر السلبي منها، تؤكده مختلف الدراسات. وأقرّ «البنك الدولي» بأن دراسة حديثة حول التأثيرات التي خلفتها خمس جوائح وقعت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ توصلت إلى أن مستويات عدم المساواة في الدخل في البلدان المتضررة زادت في المتوسط بشكل مُطّرد على مدى السنوات الخمس التي أعقبت كل جائحة منها، وكانت التأثيرات أشد عندما أدت الأزمة إلى انكماش في النشاط الاقتصادي، كما هي الحال تماماً مع جائحة كورونا.

التوقعات قصيرة الأجل الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدلات الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم وعدم المساواة في الدخل للاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة من المرجح أن تزداد. وداخل البلدان ذاتها، تشير البيانات الأولية إلى أن التأثيرات الناجمة عن جائحة كورونا في سوق العمل غير متكافئة بشكل ملفت للنظر، وتتنوع حسب خصائص كل من الوظائف والعمال والشركات. وتبين البيانات والمعطيات احتمال أن توقف العاملين الحاصلين على تعليم جامعي عن العمل يقل مقارنة بمن هم أقل تعليماً في معظم البلدان، وأن النساء المشاركات في المسح الاستقصائي أكثر عرضة للتوقف عن العمل مقارنة بالرجال. وتظهر المسوح الاستقصائية الهاتفية الخاصة بالشركات زيادة احتمال تأخر المصالح الصغيرة عن الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة بالشركات الكبيرة. وبالتالي، فإن وقوع خسارة مؤقتة لإيرادات هذه الشركات يمكن أن يتحول إلى تآكل أطول أجلاً في الوظائف ورأس المال التجاري، الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على العمال من الشباب، أو من أصحاب المهارات المحدودة، أو ممن لا يمكنهم الحصول على رأس المال.

### ١٥٪ من الصفوف المدرسية لم تتمكن أبداً من التعلم عن بعد!

انعكس تأثير تفشي فيروس الكورونا أيضاً على الطلاب: ٣٠٪ فقط من الأسر العربية تتمتع بإمكانية منالية عالية إلى البنية التحتية للتعلم عن بعد، مقارنة بـ ٧٥٪ من اليهود (باستثناء الحريديم). أفاد ٤١٪ من أولياء الأمور أن أطفالهم لم يشاركوا بانتظام في التعلم عن بعد، وأفاد ١٥٪ من أولياء الأمور أنه في صفوف أطفالهم لم يتم التعلم عن بعد على الإطلاق.

كذلك أفاد ٣٣٪ من المواطنين العرب بتدهور وتفاقم الحالة النفسية لأطفالهم، مقابل ٢٣٪ من اليهود. كما سُجّلت فجوات في صفوف الطلاب الذين يدرسون في معاهد التعليم العالي: فبين الطلاب العرب، انخفض معدل المشاركة في الحصص والمحاضرات من ٧٤٪ إلى ٤٨٪ خلال العام الماضي المتأثر بالكورونا، وهو انخفاض أكثر حدة مما لدى الطلاب اليهود.

الجدير بالذكر أن العديد من التحذيرات صدرت بشأن محدودية الاستفادة من التعلّم عن بعد، كلما كان الوضع الاقتصادي أسوأ. وصحيفة «ذي ماركر» كانت قد تطرقت للموضوع متوقفة عند عرض السلطات لـ «التعلّم عن بعد» كحلّ سحريّ للواقع المعقّد، مشيرة إلى أنه لا يفي بالمطلوب ولا يلبّي الاحتياجات، لأن «السحر» أيضاً يحتاج إلى أفعال. فلا توجد أجهزة حاسوب كافية وملائمة للتعلّم عن بعد ولا يوجد عدد كافٍ من المعلمين. وفقا للإحصائيات الرسمية في ذروة الأزمة، لم يكن بمتناول حوالي ٢٠٪ من الطلاب (٣٧٥ ألفاً) جهاز حاسوب في منازلهم، وثلثا المدارس (٣٣٠٠) ليس لديها جهاز حاسوب واحد في الصفوف الدراسية.

مدير دائرة التعليم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أندرياس شلايخر قال خلال جلسة للجنة حقوق الطفل في الكنيست في أواخر ٢٠٢٠، أي بعد عدة اغلاقات وإجراءات تقييد واسعة، إنه: في سياق الجائحة، الكثير من المدارس تقول إنه لا يوجد لديها عدد كاف من وسائل التعلم عن بعد، ومعظمها، بالتأكيد، في المناطق التي تعيش فيها المجتمعات الضعيفة. ففي الصين ٩٠٪ من المعلمين يعرفون كيف يستخدمون التكنولوجيا ضمن التعليم عن بعد. بينما في إسرائيل فإن الأمر لا يبدو كذلك!

### الأقلّ فرصة للتعلم عن بعد – الأقلّ أجراً ودخلاً

لجنة متابعة التعليم للمواطنين العرب أشارت في تقرير لها، الصيف الفائت، إلى وجود نقص حاد في وسائل التعليم عن بعد، مشاكل في البنية التحتية في البلدات العربية، وواقع تكنولوجي صعب في المدارس، فبالرغم من أن وزارة التربية والتعليم أعلنت أنها تعتزم توفير أجهزة الحاسوب للأطفال الذين لا يملكون الحاسوب والاستثمار في المعدات المدرسية وتحسين أوضاعهم من ناحية الحوسبة والتكنولوجيا وشبكة الاتصالات، فإن هذا سيكون خلال العام الدراسي وليس في بدايته، في ظل النقص الكبير في المجتمع العربي، الذي يفتقر إلى حوالي ١٤٠ ألف جهاز حاسوب. بالإضافة إلى ذلك، توجد في العديد من البلدات مشاكل متعلقة بالبنية التحتية وضعف شبكة الإنترنت تتطلب حلولاً جذرية. ولغاية إيجاد حلول جذرية يجب تزويد الطلاب والمدارس بوسائل مؤقتة لضمان الاتصال بالإنترنت.

هناك أيضاً نقص في المعلمين المؤهلين إلى جانب ١٣ ألف معلّم جديد بدون تأهيل وتدريب. المدارس تعاني أصلا من نقص في المعلمين المؤهلين وستضطر الآن إلى تشغيل الآلاف من المعلمين غير المدربين وسيكونون مسؤولين عن تعليم طلاب الصفين الثالث والرابع في نصف اليوم الدراسي. وهؤلاء يتم توظيفهم على قاعدة أجر مقابل ساعة العمل، وهم محرومون من حقوق كثيرة متعلقة بتثبيتهم في وظائفهم، مما يدفعهم إلى وضع يتركون فيه العمل في أي وقت.

للتذكير: في أواسط حزيران الماضي، نشر بنك إسرائيل تحليلا أجراه قسم الأبحاث، فحص جاهزية جهاز التعليم في إسرائيل للانتقال للتعليم عن بعد كما تمّ تقييمها قبل أزمة الكورونا والفروق من حيث الجاهزية ما بين مختلف المجموعات السكانية في المجتمع الإسرائيلي، مع إجراء مقارنة دولية. وتطرق التحليل إلى جاهزية التعليم عن بعد من زاويتين: مدى توفر البنى التحتيّة التي تتيح التعليم الناجع عن بعد، مثل مكان هادئ للتعلم وجهاز حاسوب مع شبكة إنترنت، وجاهزية المدرسة لدمج الأدوات الرقمية في التدريس، مثل مستوى مهارة المعلمين وحجم استخدام الأدوات الرقمية خلال التدريس في الأوقات الروتينية.

وقد أظهر فحص مستوى توفر البنى التحتية للتعلم عن بعد أنّه لدى ٦٠٪ من الأسر في إسرائيل هنالك مناليّة جيّدة للتعلم عن بعد، سواء من حيث توفر مكان هادئ للتعلم أو من حيث توفر جهاز حاسوب وشبكة إنترنت، بينما لدى ٢٠٪ من الأسر مناليّة البنى التحتية التي تمكّن من التعليم عن بعد منخفضة جدّاً. النسبة الأعلى من الطلاب مع مستوى مناليّة منخفض ينتمون إلى المجتمع العربي ومجتمع اليهود الحريديم. وما يميّز هذين المجتمعين أنهما يعانيان من مستوى دخل منخفض!

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية